

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/11/14/Add.3
28 August 2012

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في الاتفاقية

المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الاجتماع الحادي عشر

حيدر أباد، الهند، 8-19 أكتوبر/تشرين الأول 2012

البند 4-1 من جدول الأعمال

تجميع للآليات المالية الابتكارية

مذكرة من الأمين التنفيذي

1- أعد التجميع الحالي للآليات المالية الابتكارية تبعا للفقرة 8(ج) من المقرر 3/10 ألف، فضلا عن الفقرة 5(و) من التوصية 2/4 الصادرة عن الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية. ويركز على التقديمات المستلمة من الأطراف والمنظمات بموجب الفقرة 8(ج) من المقرر 3/10 ألف.

أولا - مقدمة

2- في الفقرة 6(هـ) من المقرر 3/10 ألف، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد، أن يضطلع بأنشطة إضافية بشأن الآليات المالية الجديدة والابتكارية. وفي الفقرة 8(ج) من نفس المقرر، دعا مؤتمر الأطراف، الأطراف، والمنظمات والمبادرات ذات الصلة، مثل مؤتمر شعوب العالم بشأن تغير المناخ وحقوق كوكب الأرض الأم، إلى تقديم معلومات بخصوص الآليات المالية الابتكارية التي لديها إمكانية توليد موارد مالية جديدة وإضافية فضلا عن المشاكل المحتملة التي قد تقيد بلوغ الأهداف الثلاثة للاتفاقية، في موعد أقصاه 30 يونيو/حزيران 2011، إلى الأمين التنفيذي من أجل جمع هذه المعلومات وإعداد ملخص لها.

3- وفي الفقرة 5(و) من التوصية 2/4، طلب أيضا الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية إلى الأمين التنفيذي أن يعد تقريرا تجميعيا، مع الأخذ في الحسبان التقديمات استجابة للفقرة 8(ج) من المقرر 3/10 ألف، وكذلك المصادر الأخرى للمعلومات حسب مقتضى الحال، مثل ندوة الحوار غير الرسمي بشأن زيادة تمويل التنوع البيولوجي، المنعقدة في كيتو، إكوادور، من 6 إلى 9 مارس/آذار 2012 وحلقة العمل بشأن آليات التمويل للتنوع البيولوجي، المنعقدة في مونتريال، كندا، في 12 مايو/أيار 2012، وذلك لنظر الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

4- واستجابة للفقرة 8(ج) من المقرر 3/10 ألف، تم استلام ما مجموعه 19 تقديمًا من الأطراف والمنظمات التالية: كندا، وكوستاريكا، وإكوادور، والاتحاد الأوروبي، والهند، واليابان، والمكسيك، ومولدوفا، والنرويج،

والاتحاد الروسي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، ومبادرة التنمية الخضراء (GDI)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، ومنظمة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر/الجمعية العامة، وبرنامج تعويضات الأعمال للتنوع البيولوجي (BBOP)، ومنظمة حفظ الطبيعة (TNC)، وشبكة التنوع البيولوجي في وسط وشرق أوروبا (CEEweb)، وشبكة البحوث العامة EcoNexus، والتحالف العالمي للغابات.

5- ويقدم القسم الثاني تجميعاً للتقديمات من الأطراف حسب الموضوعات. ويقدم القسم الثالث تجميعاً للتقديمات من المنظمات ومصادر أخرى. وترد في القسم الرابع ملاحظة ختامية موجزة.

ثانياً - التقديمات من الأطراف بشأن الآليات المالية الابتكارية

6- أظهرت التقديمات مجموعة واسعة ومتنوعة من الأمثلة عن الآليات المالية الابتكارية التي تستخدم بالفعل في عدد من البلدان. واستناداً إلى الأمثلة العملية من جميع أنحاء العالم، ووفقاً لتقديم الاتحاد الأوروبي، هناك دليل واضح على أن مثل هذه الآليات المالية الابتكارية يمكن أن تدعم بدرجة كبيرة تمويل الإجراءات للوصول إلى أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي على الصُّعد المحلي والوطني والدولي.

البلد	الأمثلة
بوليفيا	لوس نجرز في بوليفيا: نظام طوعي وجماعي للمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية يجمع بين المدفوعات المحلية والمدفوعات الدولية.
كندا	صندوق الأضرار البيئية، وبرنامج الهدايا الإيكولوجية، وبرنامج الحوافز لضريبة الغابات المدارة في أونتاريو، وصندوق حفظ الموائل في نوفا سكوشيا، والمؤسسة الائتمانية لحفظ الموائل في كولومبيا البريطانية، ورسوم مستخدمي الحدائق العامة في مقاطعة أونتاريو، والمشروع التجريبي لكرتون غابة داركوودز.
كولومبيا	مدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية للنهوض بحفظ الغابات في منطقة الأمازون الكولومبية.
كوستاريكا	برنامج المدفوعات مقابل الخدمات البيئية، ومشروعات السوق الإيكولوجية، ورسوم المياه، وبرنامج كوستاريكا للأبد، والبيئة كمورد للتنمية الاقتصادية في كوستاريكا؛ ومدفوعات إلزامية وجماعية مقابل خدمات النظم الإيكولوجية التي تنبع من الميزانيات العمومية العامة.
إكوادور	مبادرة ياسوني أي تي تي.
فرنسا	النظام الطوعي لدى شركة فيتل الفرنسية للمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، وتسلسل التخفيف في فرنسا.
ألمانيا	المبادرة الدولية للمناخ (ICI)، واللائحة الألمانية للتخفيف من الأثر (griffesregelung)، ومبادرة شبكة الحياة التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي - غرفة تبادل معلومات لتمويل المناطق المحمية.
الهند	تجربة بعض أدوات الآليات المالية الابتكارية مثل الحوافز الإيجابية لحفظ الغابات، والمناطق المحمية، وغيرها. أطلقت بعثة الهند الخضراء بميزانية تبلغ 10 بلايين دوري أمريكي على فترة 10 سنوات، بموجب خطة عملها الوطنية بشأن تغير المناخ. وتشمل الأهداف ضمن جملة أمور تحسين التنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية، والخدمات الهيدرولوجية وعزل الكربون في 10 ملايين هكتار وزيادة الدخل لسبل العيش المعتمدة على الغابات لثلاثة ملايين من الأسر المعتمدة على الغابات.

البلد	الأمثلة
اليابان	إيجاد سوق لحقول الأرز المغمورة أثناء الشتاء في الأراضي الرطبة لكابوكوري-نوما، والضريبة البيئية للغابات في مقاطعة كوشي، وحفظ دوائر الأعمال للمياه عن طريق إعادة التحميل للمياه الجوفية في مقاطعة كوماموتو.
المكسيك	الخدمات الهيدرولوجية للغابات في مقاطعة مكسيكو سيتي: مدفوعات إلزامية وثنائية مقابل خدمات النظم الإيكولوجية التي تتبع من مدفوعات حقوق الاستخدام أو الضرائب المتأثرة بخدمات النظم الإيكولوجية.
هولندا	نظام الصناديق الخضراء.
بلدان أخرى	مبادرة إنقاذ أنواعنا، والشاركة المعنية بالكربون في الأراضي الرطبة (مجموعة دانون)، ومبادرة التنمية الخضراء (GDI)، والدائرة المستديرة بشأن رابطة السويدا الرشيدة (RTRS).

المصدر: www.cbd.int/financial

7- الحاجة إلى الآليات المالية الابتكارية. أشارت الهند أنه في المقام الأول والأهم، فإن أي مناقشة بشأن الآليات المالية الابتكارية يجب أن تبني حول شرط تصميم هذه الآليات لدعم وليس لإحلال الموارد المالية الجديدة والإضافية التي التزمت بها البلدان المتقدمة الأطراف بموجب المادة 20 من الاتفاقية. وبغض النظر عن الشاغل أعلاه، ذكرت الهند أن هناك بالفعل إيجابيات في مناقشة الآليات المالية الابتكارية بسبب إمكانيتها في تكميل الالتزامات القائمة حتى يمكن زيادة التمويل دعماً للأهداف الثلاثة للاتفاقية، بالنظر إلى أن التنفيذ الفعال لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي بموجب الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 سيتطلب حشداً معززاً للموارد. وأشار الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى أنه نظراً لأن الموارد لا تفي بالمستوى المطلوب لتمكين التنفيذ الكامل والفعال لأهداف الاتفاقية، وأن النطاق التقديري للشجرة الحالية في التمويل، فمن الحيوي استكشاف إمكانية الآليات المالية الابتكارية لتكميل الالتزامات القائمة بغية زيادة التمويل لدعم الأهداف الثلاثة للاتفاقية.

8- حالة المعارف. لاحظت الهند مناقشة حوالي 10-15 أدوات لآليات مالية ابتكارية في مختلف المحافل الدولية بما فيها اتفاقية التنوع البيولوجي ومرفق البيئة العالمية، وأن كثيراً من هذه المفاهيم (مثل برنامج تعويضات دوائر الأعمال والتنوع البيولوجي، وآلية التنمية الخضراء، وغيرها) لم يتم تطويرها على نحو ملائم، وتفتقر بالتالي إلى الوضوح والتفاصيل. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن هذه الأدوات تولد أموالاً عامة بالإضافة إلى أموال خاصة للتنوع البيولوجي على الصعيد المحلي والوطني والدولي، وقدم أسباباً أكثر تفصيلاً لكل أداة. وحللت اليابان تحديات المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية ونظام الترخيص وشاركت خبراتها عن كيفية معالجة التحديات التي تم تحديدها. ووفقاً للنرويج، يتمثل السؤال بدرجة كبيرة على ما إذا كانت هناك وسيلة شرعية لمعالجة القيم البيئية، مثلما هو الحال على ما إذا كان من الممكن أن تعمل الأسواق جيداً من المنظور التشغيلي البحث. وحددت جمهورية مولدوفا عدة مسائل إستراتيجية من أجل معالجة مشكلات الاستثمار غير الكافي وقليل الفاعلية. وأشارت المكسيك إلى أن الموارد المولدة من خدمات النظم الإيكولوجية ينبغي أن تكون تمويلاً جديداً وإضافياً للآلية المالية التابعة للاتفاقية. واقترحت إكوادور آلية لمنع الانبعاثات الصافية (ENE) لتمويل تحقيق أهداف كل من التنوع البيولوجي وتغير المناخ، وذكرت مثال مبادرة "ياسوني أي تي تي" لمثل هذه الآلية. وفي سياق مناقشة سلع وخدمات النظم الإيكولوجية، اقترحت التقديمات من الاتحاد الروسي بروتوكولا بشأن الاستخدام

المستدام للتنوع البيولوجي يستند إلى أدوات السوق، مثل التجارة في سلع وخدمات النظم الإيكولوجية، واستيعاب القدرات، والكتلة الحيوية من أجل النقود، والتكنولوجيات، والديون.

9- العلاقات مع الاتفاقية. قدمت المكسيك أن بعض الآليات المالية المقترحة تخرج عن نطاق الاتفاقية مثل الضرائب الخضراء لأن البلدان المتقدمة ينبغي أن تزود البلدان النامية بأموال لحفظ التنوع البيولوجي بموجب الاتفاقية. وذكر الاتحاد الأوروبي أنه بغض النظر عن طبيعة أو نوع الآلية المالية الابتكارية، فإن استخدام الموارد الإضافية وإيصالها ينبغي أن يتماشى مع الاتفاقية ويسهم في أهدافها.

10- الاعتبارات البيئية. أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن الضمانات، البيئية والاجتماعية-الاقتصادية على حد سواء، قد يحتاج الأمر إلى إنشائها عند تصميم وتنفيذ آليات مالية ابتكارية، وينبغي أن ينعكس معيار التنوع البيولوجي، والأهداف أو المبادئ التوجيهية، خصوصا، في أهداف أي آلية مالية ابتكارية. وينبغي ألا تؤثر سلبيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التنوع البيولوجي. وقبل تنفيذ أي نوع من الآليات المالية الابتكارية، يحتاج الأمر إلى إجراء تقييم الأثر البيئي الشامل من أجل تقييم وقياس الأثر على التنوع البيولوجي بل أيضا على البيئة الأكبر. ولاحظت الهند أنه كمسألة مهمة ينبغي معالجتها من خلال الآليات المالية الابتكارية التي تتمثل في عجم القيام بأنشطة إنمائية في المناطق الغنية بالتنوع البيولوجي بغية حماية التنوع البيولوجي، يمكن أن تتطوي على تكاليف فرصة بديلة ضخمة. ومن الحيوي تقييم تكاليف الفرصة البديلة هذه والوفاء بها.

11- إمكانية تدبير الموارد. ذكرت النرويج التقرير للأعمال الصادر عن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB) بشأن الأسواق الصاعدة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي يمكن أن تصل إلى 480 مليار دولار أمريكي في السنة بحلول عام 2020، مضيفة أن أموال التنوع البيولوجي يمكن أن تترك للسوق وحدها، ولاحظت أن فرص السوق المذكورة في تقرير TEEB لم يتم بعد تطويرها بالكامل. ووفقا للاتحاد الأوروبي، تعتمد إمكانية الآليات المالية الابتكارية على عوامل متعددة مثل تصميمها، وإطارها المؤسسي، ونطاقها الجغرافي، وإشراك أصحاب المصلحة، وخلاف ذلك. وتتمتع الآليات المالية الابتكارية بإمكانية كبيرة لتوليد موارد مالية جديدة وإضافية على الصعيد المحلي والوطني والدولي. ويمكن أن تقدم الآليات المالية الابتكارية الدولية تمويلا للتنمية المستدامة، خصوصا الموجهة نحو البلدان الأكثر فقرا والأكثر ضعفا.

12- تكاليف التعاملات. لاحظت النرويج تكاليف البدء في نظم معينة وتشغيلها، وأشارت إلى أن تقييما أكثر تعمقا قد يتطلب تحديد القيمة المضافة والمنافع الصافية للجهود الرامية إلى جمع الأموال والحلول المالية. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن الآليات المالية الابتكارية ينبغي أن تهدف إلى تكاليف إدارية عند أقل مستوى ممكن. وأثناء تصميم الآليات المالية الابتكارية، ينبغي ضمان الفاعلية الاقتصادية لتوليد احتياجات التمويل وإعادة توزيعها. وينبغي النظر بعناية في التسربات الاقتصادية، حتى لا تؤدي القيود/الحوافز الإضافية المقدمة من نظم السياسات الجديدة إلى ضغط إضافي في مكان آخر لم يتم تنفيذ هذه السياسات فيه.

13- إمكانية التنبؤ والاستقرار. لاحظت المكسيك أنه في الوقت الذي تمر جميع البلدان المانحة التقليدية خلال أزمة شديدة للموارد العامة نتيجة للأزمات المالية والأزمات الاقتصادية الكلية في الفترة 2008-2009، فإن أي مقترح يتطلب إنفاق أموال عامة أكثر، خصوصا لبلدان أخرى، سيواجه صعوبات في تطبيقه. ولاحظ الاتحاد الأوروبي أن الآليات المالية الابتكارية يرجح أن تلعب دورا أكثر أهمية في التمويل الدولي للتنمية في المستقبل القريب.

14- دور الحكومة. لاحظت جمهورية مولدوفا أن شرطا مهما للآليات المالية يتمثل في نظام للحكومة يعمل على نحو جيد مثل مجموعة من القواعد عن كيفية إدارة سلع وخدمات النظم الإيكولوجية، وعن كيفية توزيع حقوق المستخدمين ومسؤولياتهم، بما في ذلك الحوافز، والضمانات، وعمليات تسوية المنازعات وآليات الإنفاذ المستخدمة لمراقبة وتنسيق الإجراءات التي ينفذها مختلف أصحاب المصلحة المهتمين أنفسهم، وبالتفاعل في علاقة تبادل ثنائية ومتعددة الأطراف. وأشارت النرويج إلى أن النجاح يعتمد على أنظمة تنظيمية قوية واتفاق واضح للأدوار والمسؤوليات، وأكدت أن إنشاء أسواق يتطلب إجراءات ومداخلات من الحكومة. ومن أجل تحقيق الإمكانية الاقتصادية الكاملة للتمويل الابتكاري للتنوع البيولوجي، هناك حاجة إلى استثمارات عامة وخاصة لتحسين قاعدة المعارف وإدارة التنوع البيولوجي. ووفقا للنرويج، فإن المشكلة ليست فحسب عن "حجم السوق"، بل أيضا عن دور الحكومات في إنشاء الأسواق وتنظيمها. وذكر الاتحاد الأوروبي أن التطبيق الفعال لأي آلية مالية ابتكارية سيعتمد على دعم قدرات وهيكل الحكومة اللازمين لعملها، وينطوي ذلك أيضا على إشراك المجتمعات المحلية وكذلك القطاع الخاص. ولاحظت الهند أنه عند النظر في أي آلية مالية ابتكارية، ينبغي توخي الحيلة حتى توضع أطر تمكينية مطلوبة لتنفيذ هذه العمليات على نحو فعال.

15- الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية. لاحظت الهند أنه عند النظر في أي آلية مالية ابتكارية، ينبغي توخي الحيلة حتى تنتشر المنافع عبر مختلف أصحاب المصلحة. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه بنفس الطريقة، ينبغي أن يكون للآليات المالية الابتكارية آثار إيجابية على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وينبغي وضع الضمانات للتأكد من أن توليد الموارد لا يسبب آثارا اجتماعية معاكسة. ومن الجوانب المهمة هناك الحيادة وحقوق المستخدمين للشعوب المحلية، على النحو المعترف به في المقررين 1/CP.16 و 12/CP.17 الصادرين عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بخصوص نظم لتقديم معلومات عن كيفية معالجة الضمانات واحترامها والطرائق المتعلقة بالمستويات المرجعية للانبعاثات في الغابات والمستويات المرجعية للغابات. ويقدم ذلك مثالا مفيدا يدعو إلى الاحترام لمعارف وحقوق الشعوب الأصلية وأعضاء المجتمعات المحلية، وذلك بالأخذ في الاعتبار الالتزامات الدولية ذات الصلة، والظروف والقوانين الوطنية، مع ملاحظة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتعتبر الشفافية والمساءلة من العناصر الحيوية عند تنفيذ أي من الآليات المالية الابتكارية.

16- الخطوات القادمة. لاحظت الهند أنه عند النظر في التنوع الكبير في الظروف الوطنية على أرض الواقع، يمكن أن تكون المناقشات حول الآليات المالية الابتكارية في محافل متعددة الأطراف فقط في شكل بعض المبادئ التوجيهية، والخيارات الممكنة، والضمانات، مع تمتع كل بلد بالمرونة في النظر في واحدة أو أكثر من هذه الأدوات وفقا لظروفها الوطنية. ووفقا للاتحاد الأوروبي، فإن التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 سيتطلب حشدا متزايدا للموارد على نحو كاف من جميع المصادر العامة الممكنة، فضلا عن موارد متزايدة من المصادر الخاصة بما في ذلك الآليات المالية الابتكارية. وبناء عليه، يعتبر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أنه من الضروري أن يعطي الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف الدعم السياسي لواحدة أو أكثر من الآليات المالية الابتكارية، ويحدد المبادئ الأساسية للحكم على أهميتها وتشغيلها، وتضع خطة لمواصلة تطويرها. ومن أجل النهوض بتحقيق الآليات المالية الابتكارية المحتملة، من المهم تحليل مزايا وعيوب الآليات الابتكارية القائمة والمحتملة. غير أن التحليل لا ينبغي أن يظل تمرينا على الورق، ويجب التشجيع على اختبار ميداني حذر للآليات المالية الابتكارية، في مراحل تجريبية يتم رصدها واستعراضها على نحو جيد. ويمكن أن يساعد ذلك في

إعداد مبادئ وضمانات للتأكد من أن هذه الآليات تسهم بالكامل في تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي. وبناء عليه، يرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالفرصة إلى النظر في هذه المسألة بمزيد من التفصيل.

17- وأشارت جمهورية مولدوفا إلى أن الخطوات العامة التي ينطوي عليها إنشاء آليات مالية ابتكارية يمكن أن تتضمن ما يلي: جدوى إنشاء أسواق لخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك النظر في تكاليف التعاملات المرتبطة بإنشاء مثل هذه الأسواق؛ ودرجة التعقد التي ينطوي عليها الجمع بين مختلف خدمات النظم الإيكولوجية بطريقة متكاملة حتى يمكن إنشاء أسواق للخدمات المجمعة؛ ومسألة تحديد القيمة الحقيقية لخدمات محددة للنظم الإيكولوجية؛ والاستخدام الممكن للهيكل المؤسسية الحالية داخل اتفاقات بيئية متعددة الأطراف لتفعيل أو دعم إنشاء أسواق لخدمات النظم الإيكولوجية؛ وأساليب التأكد من أن النفاذ إلى الأسواق لخدمات النظم الإيكولوجية منصف وأن العائدات من هذه الأسواق يتم توزيعها بطريقة عادلة بين المجموعات الاجتماعية المتأثرة مباشرة بخدمات هذه النظم الإيكولوجية؛ والسبل والوسائل لدمج هذه المبادرات داخل الإستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر والميزانيات الوطنية؛ ومستوى ونوع منصة المتاجرة الأمثل لكل خدمة من خدمات النظم الإيكولوجية (مثل المنصة العالمية للمتاجرة بأرصدة الكربون وغيرها). ولأحظت جمهورية مولدوفا أن هناك إستراتيجيات عالقة كثيرة وخطط برامج تتعلق ببعض الأهداف الرئيسية للتنوع البيولوجي - حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية والتعاقب المنصف للمنافع. غير أن معظم هذه الإستراتيجيات وخطط البرامج تركز على سلع محددة مثل الأغذية العضوية أو الأخشاب المستدامة، أو على خدمات محددة مثل السياحة الإيكولوجية، ولا تركز مباشرة على المناطق الطبيعية التي تتأثر بتقديم هذه السلع والخدمات. وبناء عليه، يمكن أن يتضمن "معيار التنوع البيولوجي" الإستراتيجيات وخطط البرامج القائمة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية زائدا التزامات إضافية حسب مقتضى الحال للتأكد من أن التنوع البيولوجي يتم حفظه واستخدامه بطريقة مستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي للإستراتيجية الجديدة للآليات المالية الابتكارية أن تستخدم الإستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بالتنوع البيولوجي القائمة ذات المصادقية والتي تعتبر أنها تمثل أفضل الممارسات في المجال المعني.

ثالثا - التقديمات من المنظمات والمصادر الأخرى بشأن الآليات المالية الابتكارية

18- قدمت الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ورقة لنهاجها بشأن موارد التمويل الابتكارية وآليات التمويل، وعرضت برامجها ومبادراتها بشأن التمويل الابتكاري. وفيما يلي ثلاث فئات للخدمات المذكورة في تقديمها:

(أ) إدارة المعارف. أنشأت الآلية العالمية أدوات تحليلية ومنهجية لتحديد مصادر وآليات التمويل الابتكارية للإدارة المستدامة للأراضي، وتتقاسم المعارف، بما في ذلك حلقات عمل لتنمية القدرات؛

(ب) خدمات استشارية وخدمات وساطة. تقدم الآلية العالمية خدمات استشارية للبلدان بشأن استكشاف وحشد آليات ومصادر التمويل الابتكارية في إطار عملية الإستراتيجيات المتكاملة للتمويل. وتساعد الآلية العالمية أيضا البلدان المتأثرة في حشد موارد إضافية واستثمارات من أجل الإدارة المستدامة للأراضي من خلال الوساطة لإنشاء الشراكات بين أصحاب المصلحة كجزء من إعداد وتنفيذ أطر الاستثمار المتكاملة؛

(ج) إقامة الشبكات وبناء الشراكات. تساند الآلية العالمية إنشاء بيئة تمكينية لحشد الموارد الابتكارية عن طريق تعزيز شبكتها للمؤسسات الدولية والإقليمية وتيسير الشراكات.

19- ولاحظ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في تقديمه الاتجاهات المتزايدة في تطبيق آليات مالية ابتكارية، وأكد على أن السعي إلى توسيع وتنويع موارد التمويل لحفظ التنوع البيولوجي ينبغي ألا يعني أن القائمين بالحفظ "يتنازلون عن الطبيعة"، وأن استخدام الآليات المالية الابتكارية ينبغي ألا يؤدي إلى أي نوع من تحويل الطبيعة "إلى سلع". ووفقا للتقديم، فعلى الرغم من أن الأسواق يمكن استخدامها للتشجيع على سلوك أكثر استدامة وذلك بتحديد الأسعار، فهي لن تستطيع دوماً النقاط القيمة الكاملة للطبيعة. وعلى سبيل المثال، فإن المدفوعات مقابل خدمة من خدمات النظم الإيكولوجية تهدف إلى التأثير على سلوك مالك أراضي أو حارس أراضي، ولا تهدف إلى النقاط قيمة نظام إيكولوجي. وفي الواقع، تكون التعاملات لهذه النظم (مثل المدفوعات مقابل مشروعات الكربون القائمة على الغابات) مستندة في الغالب إلى تكاليف الفرصة البديلة للنشاط غير المنفذ (مثل الزراعة أو الحراثة) بدلا من أي تقدير للقيمة الاقتصادية لنظام إيكولوجي محدد أو خدمة نظام إيكولوجي محددة. ويشجع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بقوة الأطراف في الاتفاقية على دعم مواصلة تطوير الآليات المالية الابتكارية كوسيلة للوفاء بالخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأعرب أيضا عن اهتمامه في دعم الجهود الجارية للتأكد من أن الآليات المالية الابتكارية تحقق إمكاناتها، بما في ذلك من خلال تحليل آخر واختبار على أرض الواقع.

20- وأبرز التقديم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الحاجة العاجلة إلى مستويات أكبر من التمويل من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والاستخدام الأكثر فاعلية للتمويل المتاح في البرامج القائمة. وذكر أن من شأن آليات مالية ابتكارية جيدة التصميم أن تلبى بطريقة مثالية المعايير التالية: إزالة الحوافز الضارة؛ وتحدد بوضوح حقوق الملكية، وتحدد بوضوح الغايات والأهداف، وتعد إطارا قويا للرصد والإبلاغ، وتحدد المشترين وتضمن مصادر تمويل كافية وطويلة الأجل، وتحدد البائعين وتستهدف منافع خدمات النظم الإيكولوجية، وتنشئ خطوط أساس وأهداف للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي تواجه مخاطر فقدان، أو أن تعزز من إيصال هذه الخدمات، وتميز بين المدفوعات المستندة إلى تكاليف الفرصة البديلة لتقديم خدمات النظم الإيكولوجية، وتنتظر في تجميع أو توزيع خدمات النظم الإيكولوجية المتعددة، وتعالج التسرب، وتضمن الاستمرارية، وإيصال المدفوعات المستندة إلى الأداء وتضمن إنفاذاً ملائماً. وأشار التقديم أيضا إلى مزيد من المراجع تتعلق بتقارير البحوث التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، بما في ذلك ما يلي:

المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2010). الدفع للتنوع البيولوجي: تعزيز جدوى تكاليف المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية. حلقة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن جدوى تكاليف المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية (PES) مارس/آذار 2010.
آليات التعويض عن التنوع البيولوجي	حلقة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن حشد التمويل من القطاع الخاص لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، مارس/آذار 2011 حلقة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التمويل الدولي الابتكاري لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، يوليو/تموز 2009..
الإصلاحات المالية البيئية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2003). "الحوافز الضارة في فقدان التنوع البيولوجي" [ENV/EPOC/GSP(2003)2/FINAL]

أسواق للمنتجات الخضراء	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2011). تخضير سلوك الأسر: دور السياسة العامة.
التنوع البيولوجي في التمويل الإنمائي الدولي	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2010). بيان السياسة بشأن دمج التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية في التعاون الإنمائي. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2009). الموارد الطبيعية والنمو الموجه نحو الفقراء: الاقتصاديات والسياسات.
التنوع البيولوجي في تمويل تغير المناخ	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2008). "النهوض بالمنافع المشتركة للتنوع البيولوجي في برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها". ورقة العمل رقم 11. حلقة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الحوافز لالتقاط التنوع البيولوجي ومنافع الكربون لخفض إزالة الغابات، مارس/آذار 2008.

21- وقدمت منظمة احفظ الطبيعة (TNC) مثال شراكة صناديق المياه في أمريكا اللاتينية التي تدفع لخدمات الطبيعة وتعيد استثمار الأموال في الحفظ. وتجذب الصناديق مساهمات طوعية من مستخدمي المياه داخلها، مثل مرافق المياه، والشركات الهيدروكهربائية أو الصناعات، وتوجه الإيرادات من هذه الاستثمارات إلى حفظ الأراضي الرئيسية التي ترشح وتنظم إمدادات المياه، فضلا عن إنشاء حوافز للفرص الاقتصادية المستدامة التي تؤثر تأثيرا إيجابيا على المجتمعات المحلية. وهناك حالة أخرى وهي برنامج كربون غابة بارو (BFCP)، الواقع في شرق كاليمانتان، بإندونيسيا، الذي أعد من خلال شراكة كبرنامج تجريبي لخفض انبعاثات الكربون الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وزيادة مخزون الكربون من خلال الإدارة المستدامة للغابات، وحفظ الغابات وإعادة تأهيلها. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة حفظ الطبيعة تقارير البحوث التالية:

المؤلف (المؤلفون)	المقالة
Green, A., Lokani, P., Sheppard, S., Almany, J., Keu, S., Aitsi, J., Warku Karvon, J., Hamilton, R and G. Lipsett-Moore (2007)	Scientific Design of a Resilient Network of Marine Protected Areas, Kimbe Bay, West New Britain, Papua New Guinea, TNC Pacific Island Countries Report No. 2/07
Saenz M., Shirley (2011)	Compensation for loss of biodiversity and its application in the pilot case of coal mining in Cesar (in Spanish)
McKenney, Bruce A. and Joseph M. Kiesecker (2010)	Policy Development for Biodiversity Offsets: A Review of Offset Frameworks, Environmental Management (2010) 45:165–176
Kiesecker, Joseph M., Holly Copeland, Amy Pocerwicz, and Bruce McKenney (2009)	Frontiers in Ecology and the Environment: Development by design: blending landscape level planning with the mitigation hierarchy, Front Ecol Environ 2009
Kiesecker, Joseph M., Holly Copeland, Amy Pocerwicz, Nate Nibbelink, Bruce McKenney, John Dahlke, Matt Holloran, and Dan Stroud (2009)	A Framework for Implementing Biodiversity Offsets: Selecting Sites and Determining Scale, BioScience Vol. 59 No. 1, January 2009

22- وكان الهدف من تقديم برنامج تعويضات الأعمال والتنوع البيولوجي عرض مقدمة أساسية للغاية للنظر في خيارات السياسة بالنسبة لتعويضات التنوع البيولوجي من جانب الحكومات ومستشاريها. وناقشت الورقة ما يلي:

(أ) أساسيات تعويضات التنوع البيولوجي وسياسة تعويضات التنوع البيولوجي، بما في ذلك المبادئ لأفضل ممارسات تعويضات التنوع البيولوجي، والنُهج المختلفة المتاحة للحكومات لدى النظر في نظام التعويضات ومختلف خيارات السياسة لتعويضات التنوع البيولوجي، وتختلف وسائل تنفيذ سياسات التعويضات، بما في ذلك من خلال الأسواق ونظم التصاريح أو الموافقة على الاستخدام القائمة المرتبطة بتقييم الأثر البيئي؛

(ب) الأدوار الممكنة للحكومات في إعداد وتنفيذ سياسات بشأن تعويضات التنوع البيولوجي، بما في ذلك أدوار صانعي السياسات، ومنظميها، وصانعي الأسواق، ووكالة الوساطة والرصد والامتثال؛

(ج) السبل التي يمكن دمج سياسة تعويضات التنوع البيولوجي في مجالات السياسات الأخرى بما في ذلك تقييم الأثر البيئي، وتقييم الأثر البيئي الاستراتيجي، وسياسة الصناعة وما إذا كان يمكن تصميم التعويضات لتقديم منافع متعددة أخرى (مثلاً، الكربون والمياه)؛

(د) مشاكل تتعلق بالقدرات، مثل المعارات والموارد المطلوبة التي يمكن أن تتطلبها حكومة ما لإنشاء نظام لتعويضات التنوع البيولوجي، واسترداد التكاليف بالنسبة لحالات تقدم فيها خدمات من الحكومة؛

(هـ) التجارب في مجموعة من الحالات حول العالم التي حاولت فيها تطبيق التعويضات، والدروس الرئيسية للنجاح.

23- وقدمت التقديمات من التحالف العالمي للغابات نتائجها، استناداً إلى خمس دراسات حالة بشأن مختلف الآليات القائمة على السوق في كولومبيا، وكوستاريكا، وباراغواي، وجنوب أفريقيا والهند، أن آليات السوق يمكن أن يكون لها أثر سلبي واسع النطاق على الحوكمة المجتمعية، حتى بالنسبة للمجتمعات التي ترغب في المشاركة. وكانت رسائلها الرئيسية ما يلي:

- (أ) من المرجح أن يستفيد ملاك الأراضي والموارد على نحو أكبر؛
- (ب) تقود آليات السوق إلى خصخصة مساحات واسعة من الأراضي؛
- (ج) يمكن أن تؤدي آليات السوق إلى التخصيص غير القانوني للموارد؛
- (د) آليات السوق تدفع برامج إصلاح الأراضي إلى السير في عكس الطريق؛
- (هـ) يشتري المضاربون الأراضي للربح من آليات السوق المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛
- (و) حتى المجتمعات التي تحوز الأراضي قانونياً قد لا تستفيد؛
- (ز) المجتمعات المحلية يمكن أن تجد نفسها محيطة بالتزامات غير متوقعة؛
- (ح) الخسائر التي تتعرض لها المجتمعات قد تتجاوز أي خسائر؛
- (ط) تقوّض آليات السوق التشريع حول تقرير المصير المحلي؛
- (ي) الاشتراك في آليات السوق يمكن أن يغير من حوكمة المجتمع وينشئ النزاع؛
- (ك) آليات السوق لها تأثير مهم على السيادة الغذائية وأمن المياه؛
- (ل) يمكن لتزايد الوجود التجاري أن ينشئ أعباء إضافية على الحكومة المحلية وعلى دافعي الرسوم؛

(م) الفاعلون الأقوياء اقتصادياً يسيطرون على سياسات الحفظ وتحديد الأولويات.

24- وبحسب التقديم من برنامج شعوب الغابات المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، وتعويزات التنوع البيولوجي، وبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية (REDD+)، وتجنب تمويل منع إزالة الغابات، وقدم ثمانية استنتاجات:

(أ) نظراً لعدم ثبات استمرارية مختلف آليات التمويل الابتكارية، ينبغي للأطراف أن تطبق نهجاً تحوطياً وأن تتفادى القرارات والالتزامات بشأن هذا الموضوع إلى حين إتاحة دليل يمكن الاعتماد عليه للإشارة إلى فائدة آليات التمويل المختلفة في المساعدة على تحقيق أهداف الاتفاقية؛

(ب) لمساعدة مزيد من العمل في الاتفاقية حول هذا الموضوع المهم، ينبغي لمؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر أن ينظر في الدعوة إلى تقديم دراسات حالة حديثة وتقصيلية عن أثر مبادرات التمويل الابتكارية ومدى فاعليتها؛

(ج) ينبغي أن تضع الأطراف ووكالات التمويل تدابير لضمان أن جميع "الآليات المالية الابتكارية" للحفظ والاستخدام المستدام تتماشى تماماً مع معايير اتفاقية التنوع البيولوجي، وغيرها من المعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك معايير حقوق الإنسان؛

(د) المشاورات المستمرة لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن ضمانات التنوع البيولوجي ذات الصلة بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية (REDD+) في الفترة 2011-2012 ينبغي أن تعدد المقاييس الدولية ذات الصلة باتفاقية التنوع البيولوجي والمعايير الدولية الأخرى السارية التي ينبغي أن تتماشى معها الآليات المالية العالمية والإقليمية والوطنية وغيرها من الآليات المالية لإحداث التقدم في أهداف الاتفاقية، وتمكين البلدان من الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(هـ) عند أدنى حد، ينبغي أن تكون المعايير المتعلقة بالشعوب الأصلية متمشية مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك متطلبات الموافقة الحرة المسبقة عن علم لجميع القرارات المالية والاستثمارات التي قد تؤثر على أراضي الشعوب الأصلية، وأقاليمها ومواردها الطبيعية؛

(و) ينبغي أن يشير تطوير اتفاقية التنوع البيولوجي لضمانات التنوع البيولوجي ذات الصلة بـ REDD+ بصورة مباشرة إلى مبادئ ونهج اتفاقية التنوع البيولوجي المتفق عليها، مثل نهج النظام الإيكولوجي، فضلاً عن الأدوات الابتكارية القائمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، مثل الخطوط الإرشادية أغواي:غو حول تقييم الأثر البيئي وتقييم الأثر الاجتماعي والثقافي؛

(ز) ينبغي لعمل الحكومات والمجموعات الرئيسية ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لإنشاء نظام لمعلومات ضمانات REDD+ أن يشمل معلومات عن الامتثال لمعايير اتفاقية التنوع البيولوجي المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(ح) يجب أن تتضمن مبادئ الضمانات الموضوعية من جانب مرفق البيئة العالمية بشأن الشعوب الأصلية قيد التطوير في عام 2011 التوافق الوثيق مع أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي ومعاييرها ومبادئها وبرامج عملها (بما في ذلك المادة 8(ي) والمادة 10(ج) فضلا عن العناصر ذات الصلة في برامج العمل)؛

(ط) ينبغي للأفرقة العاملة ومجموعات الخبراء في اتفاقية التنوع البيولوجي أن تكلف بتقييم كيفية مساعدة الاستهداف الاستراتيجي والمتابعة للتدفقات المالية الحالية والابتكارية لحفظ البيئة واستخدامها المستدام، مساعدته في النهوض بالتنفيذ الفعال لأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي وبرامج عملها (بما في ذلك الدعم المستهدف للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية)؛

(ي) ينبغي أن تتضمن مشاورات المشاركة العامة القادمة حول تنقيح وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي مناقشة عامة مفتوحة عن خيارات التمويل المختلفة لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي على الصعيد الوطني والمحلي. وينبغي أن تغطي هذه المناقشات نطاقا من الخيارات والتدابير الابتكارية فضلا عن الأدوات القائمة، بما في ذلك إصلاح الضريبة والإعانات القائمة التي قد تضر بالتنوع البيولوجي (مثل إعانات الوقود الأحفوري) وإنشاء الضرائب والإعانات التي تنهض بحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية.

25- وعرض التقديم من مبادرة التنمية الخضراء (GDI) تحديثا بشأن إعداد معيار للتنوع البيولوجي ونظام لإصدار الشهادات لإدارة الأراضي، وليس نقل ملكية الأراضي. ويمكن من خلال الشهادات المستقلة من أطراف ثالثة، وفقا للتقديم، الاعتراف بمديري الأراضي على جهودهم الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي واستخدام الموارد البيولوجية على نحو مستدام ومنصف.

26- وعرض التقديم من شبكة التنوع البيولوجي في وسط وشرق أوروبا (CEEweb) بعض الآراء والأفكار التي قد تساهم في المناقشة بالغة الأهمية والإعداد للآليات المالية الابتكارية:

(أ) طبيعة أو نوع الآليات المالية الابتكارية يجب أن يتمشيا مع اتفاقية التنوع البيولوجي وتوصيل أهدافها. وقد لا تكون الآلية المالية الابتكارية أي أثر مباشر أو أثر سلبي غير مباشر على التنوع البيولوجي؛

(ب) لضمان هذا المبدأ، ينبغي تنفيذ "مراجعة الاستدامة" لكل آلية مالية ابتكارية قيد البحث. ويشمل هذا التقييم النظر فيما يلي: كيفية توليد الأموال (أي يكون لها أثر سلبي في مكان آخر)؛ وما إذا كان استخدام الأموال يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تعزيز صرف الانتباه عن الطبيعة؟ (تزايد الاستغلال المفرط، وحركة السلع والناس، وغير ذلك)؛ وإلى متى تظل الموارد المحشودة متاحة - ما الذي تعتمد عليه الإتاحة في الوقت المناسب - وكيف تتعلق بالدورات البيولوجية التي من المفروض أن يكون لها أثر إيجابي عليها؟ وكيف يمكن أن تكون الآليات المالية الابتكارية معرضة لقوى السوق؟

(ج) يجب فحص الاحتياجات من الموارد الجديدة والإضافية - مع البدء بتقييم الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الجديدة و/أو المنقحة. ويجب تقادي أنه بينما يقوم بلد أو منطقة بشكل مباشر أو غير مباشر بزيادة الضغط على التنوع البيولوجي من ناحية، فإن ذلك يشير إلى وينفق أموالا زائدة لحماية التنوع البيولوجي من ناحية أخرى. ويجب تفتيت هذه الاحتياجات التصاعدية؛

(د) ينبغي أن تكون الضمانات قائمة قبيل تنفيذ أي من الآليات المالية الابتكارية - وينبغي أن يشمل ذلك التدابير الاجتماعية والاقتصادية والتدابير الحوكمة أيضا؛

(هـ) أن اتجاه تزايد الضغط البيئي آخذ في الارتفاع، ولذلك فمن الممكن التنبؤ بأن الحاجة قائمة إلى زيادة الموارد للتعويض عن ذلك. ومن أجل السير قدما في التنفيذ الفعال والقابل للتنبؤ لأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي هناك حاجة إلى إيجاد إستراتيجية إزالة مبكرة للطلب على الموارد (بدلا من زيادة الطلب بشكل مستمر) وذلك كضمان للاستدامة؛

(و) يجب أن يكون للبلدان والمجتمعات المانحة تأكيد من المؤسسة المتلقية عند النظر في تنفيذ مختلف أنظمة الآليات المالية الابتكارية المتنوعة، بخصوص تقييم الاستدامة الذي جرى تنفيذه، وهيكल الحوكمة الملائم، وأخيرا وليس بآخر، القدرات الموجودة على الاستيعاب؛

(ز) يجب فحص الأمثلة القائمة للآليات المالية الابتكارية والآليات الجاري إعدادها بواسطة المجتمع الوطني والدولي، وذلك لفهم تشغيلها في بيئات مختلفة ولإعداد ضمانات ملائمة قبل تنفيذها؛

(ح) ينبغي أن تقيّم الأطراف كيفية تنفيذ مختلف الآليات المالية الابتكارية وكيف تسهم في تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، وأن تطلب إلى الأمانة إعداد مبادئ توجيهية للتنفيذ وذلك لنظر الأطراف ولاتخاذ قراراتها؛

(ط) ينبغي أن تعالج بانتظام مختلف الآليات المالية الابتكارية - وينبغي ألا تعالج فحسب المشكلات المحددة، بل يجب أن تعالج أيضا القضايا الشاملة التي تؤدي إلى تدهور التنوع البيولوجي. وهكذا، ينبغي أن تنظم استخدام المورد وأن تقلل بالفعل الضغط على خدمات النظم الإيكولوجية. وينبغي أيضا أن تمنع الآليات المالية الابتكارية أي مشاكل تنشأ في النهاية أو في أثناء التنفيذ؛

(ي) ينبغي للموارد الناشئة والمحشودة من خلال الآليات المالية الابتكارية أن تولد من الاستخدام غير المستدام للموارد وتؤدي إلى استخدام مستدام؛

(ك) تؤدي الموارد المالية دائما - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - إلى استخدام الموارد والطاقة - التي تسهم في نشوء ضغوط بيئية. ولذلك، يجب، عند تصميم الآليات المالية الابتكارية أن تكون نشطة فقط إلى حين التوصل إلى الأهداف وإلى أن التوازن بين الإسهام الإيجابي نحو التنوع البيولوجي والضغوط البيئية السلبية لا يتحول نحو المزيد من الضغوط ونحو منافع بيئية أقل.

27- وبحث التقديم من شبكة البحوث العامة EcoNexus الخبرات المتعلقة بتعويضات الكربون، وصيرفة الأراضي الرطبة، وبرنامج تعويضات التنوع البيولوجي، ولاحظ الفساد، وانتهاك حقوق الإنسان، وعجز التنظيم ونطاق عريض من الآثار السلبية الاجتماعية والبيئية غير المقصودة في سوق الكربون، بينما زادت الانبعاثات. وهكذا، اتخذت الشبكة الموقف القائل بأن أسواق التنوع البيولوجي ستعجز عن وقف فقدان التنوع البيولوجي، وستصرف إلى حد كبير الاهتمام بالأولويات الحقيقية. وقد اشتمل التقديم أيضا على المقالات التالية:

المؤلف (المؤلفون)	المقالة/تقرير البحث
Bayon, Ricardo (2008)	Chapter 9: Banking on Biodiversity, in State of the World: Innovations for a Sustainable Economy, 25 th Anniversary Edition, the Worldwatch Institute
Clare, Shari, Naomi Krogman, Lee Foote and Nathan Lemphers (2011)	Where is the avoidance in the implementation of wetland law and policy? Wetlands Ecol Manage (2011) 19:165-182
Lohmann, Larry (2006)	Carbon Trading: a critical conversation on climate change, privatization and power, development dialogue no. 48, September 2006
Paul, Helena (2011)	Carbon – the New Cash Crop? Submission from the NGO Eco-Nexus, July 2011

ندوة الحوار غير الرسمي بشأن زيادة تمويل التنوع البيولوجي، كيتو، إكوادور (6-9 مارس/آذار 2012)

28- عقدت ندوة الحوار غير الرسمي بشأن زيادة تمويل التنوع البيولوجي في كيتو، إكوادور من 6 إلى 9 مارس/آذار 2012، واستكشفت وأسهمت في فهم وسائل زيادة حشد الموارد المالية. وتتمثل النتيجة النهائية التي توصلت إليها الندوة في أن الحوافز الاقتصادية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في بلوغ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وأن أطر الحوكمة والأطر المؤسسية، بما في ذلك الضمانات، هي مهمة بشكل حرج لجميع آليات التمويل للتنوع البيولوجي. واقترحت حلقة العمل أن تطلب إلى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي أن تجمع تقريراً أكثر شمولاً عن الدروس المستفادة والمخاطر والمنافع الممكنة للآليات المالية الابتكارية. وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي توصلت إليها حلقة العمل هذه:

(أ) أن مصطلح "الآليات المالية الابتكارية" يبدو غير ملائم، إذ أنه يغطي مجموعة واسعة من الآليات المختلفة، بما في ذلك النهج العامة والخاصة، والبدائل القائمة والجديدة بحق. ولتجنب إساءة الفهم، يقترح أن يستخدم مصطلح عام مثل "آليات تمويل التنوع البيولوجي" بدلاً من "الآليات المالية الابتكارية". وبالمثل، ينبغي تجنب استخدام عبارة "أسواق التنوع البيولوجي".

(ب) كانت هناك جملة آراء حول القيم. وبينما يعترض البعض على تحديد قيمة نقدية على الطبيعة والعمليات الطبيعية، يعتقد البعض الآخر أنه من المقبول فعل ذلك كمدخلات في عملية صنع القرار. ويذهب آخرون إلى أبعد من ذلك، ويجدون أنه من الملائم تحديد أسعار لشراء وبيع "خدمات النظم الإيكولوجية"؛

(ج) خلاص القول إلى أن الحوكمة الرشيدة، والأطر القائمة على الحقوق، وإنشاء الضمانات هي شروط مسبقة رئيسية لتشغيل أي آلية مالية ابتكارية، وينبغي للمجتمعات والبلدان أن تقرر أي الآليات تعتبر مناسبة أو غير مناسبة لسياقها السياسي والاجتماعي والثقافي المحدد، وأن تضع الآليات التي ترى أنها مناسبة لسياقها المحدد؛

(د) أثار بعض المشاركين شواغل بأن إنشاء أسواق التنوع البيولوجي الجديدة يمكن أن يؤدي إلى عملية "التجارة المالية" للتنوع البيولوجي. وتستخدم التجارة المالية هنا كمصطلح لوصف الاتجار الدولي في منتجات مطلقة ومشتقة تتعلق بالتنوع البيولوجي على عكس التجارة العادية في السلع والمنتجات. ويعرّف سوق التجارة المالية ويحدد بواسطة وسطاء القطاع المالي مثل شركات الاستثمار الخاص، والصناديق التحوطية، والبنوك وشركات التأمين، التي لها خبرة واسعة في الاتجار بإدارة المخاطر المرتبطة بالمشتقات والمعاملات المالية. ومع تزايد تعقد الأسواق المالية الدولية، مع مستويات متعددة من المعاملات وتجميع الأصول، يخشى أن مثل هذا التمويل قد يحول التمويل للتنوع البيولوجي ويفرض قيوداً على حقوق المستخدمين غير الرسميين في المجتمعات المحلية. وبهذه الطريقة، فإن التجارة المالية يمكن أن يكون لها آثار سلبية غير مقصودة على المجتمعات المحلية، وعلى التنوع البيولوجي والنظام المالي ككل، وبذلك تحتاج إلى مزيد من التحليل.

حلقة عمل بشأن الآليات المالية للتنوع البيولوجي، مونتريال، كندا (12 مايو/أيار 2012)

29- عقدت حلقة عمل بشأن الآليات المالية للتنوع البيولوجي في مونتريال، كندا في 12 مايو/أيار 2012، ولاحظت حلقة العمل أن ما يسمى آليات المالية الابتكارية الست لاتفاقية التنوع البيولوجي توفر جميعاً الفرص لزيادة نتائج التنوع البيولوجي - ولكن بعضها فقط يوفر فرصة لزيادة الإيرادات الفعلية. وفي كلتا الحالتين، هناك

تكاليف مرتبطة بتطوير العمليات المؤسسية والإجرائية لإنشاء آلية مالية ابتكارية. وهذه تأخذ أصحاب المصلحة الذين يستطيعون ترجمة القيمة الحقيقية للتنوع البيولوجي إلى أسعار للسلع والخدمات لتشجيع المزيد من الحفاظ الذي يتمتع بالكفاءة والاستخدام المستدام، والآليات لاحتواء أي من الإيرادات الجديدة بكفاءة في التكاليف وتوزيعها لزيادة نتائج التنوع البيولوجي. وتحتاج الأشكال المختلفة للضمانات البيئية والاجتماعية أيضا أن تخضع للنظر فيها، استنادا إلى الآليات المختارة فضلا عن الظروف الوطنية، من أجل تجنب المبادلات المحتملة وتعزيز التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والنتائج الاجتماعية. ويعد الرصد والإبلاغ والتحقق الفعال أساسيا في تقييم الأداء وضمان أن تقدم جميع الآليات مساهمتها بشكل ملائم على جميع الجبهات.

رابعاً - ملاحظات ختامية

30- يقدم التجميع الحالي للآليات المالية الابتكارية دليلا على الإطار الواسع للآراء والمنظور حول الآليات المالية الابتكارية، وخصوصا في داخل المنظمات وغيرها من المصادر. ويتراوح ذلك بشكل واسع بين آليات مالية ابتكارية لحل المشكلات إلى إبراز المشكلات المحتملة التي يمكن أن تحدثها الآليات المالية الابتكارية. والفهم الأعمق للآليات المالية الابتكارية من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين قد يسهم في بناء توافق في الآراء، بما في ذلك من خلال إعداد ضمانات بيئية وضمانات اجتماعية - اقتصادية مناسبة التي دعا إليها العديد من التقديمات.

31- ويبدو أيضا أن هناك بعض الثغرات في المعارف بشأن الآليات المالية الابتكارية: المفاهيم لم يتم تفسيرها بدرجة كافية، ولم توثق الخبرات والدروس بدرجة كاملة. ويبدو أن بعض الآراء تتعلق بمناقشات عامة نحو اقتصاد السوق، في مقابل الاقتصاد المركزي المخطط، ولا ترتبط بالضرورة بأدلة عملية. والواقع أن العلاقة السببية بين بعض المشكلات المحددة ومفاهيم الآليات المالية الابتكارية في حد ذاتها لم يتم بحثها بتعمق في التقديمات. ويبدو أن المعارف والدراية المعززة أساسية لإعداد وتكرار الآليات المالية الابتكارية التي صارت فعالة في حشد الموارد وتحقيق أهداف الاتفاقية.

32- وذكرت في العديد من التقديمات الظروف الوطنية والمحلية المحددة، ولا يوصي بإتباع نهج واحد يناسب الجميع في حالة الآليات المالية الابتكارية. وهكذا، تحتاج البلدان والمجتمعات إلى قدرات على الاختيار من قائمة من الخيارات المقدمة تحت الآليات المالية الابتكارية، واختبارها وتكييفها مع سياقها الوطني والمحلي، مع الأخذ في الحسبان أيضا حقوق المجتمعات المحلية والأصلية.

33- وهناك مستوى طيب من توافق الآراء حول الحاجة إلى دور استباقي من الحكومة لاستكشاف الآليات المالية الابتكارية. وبالإضافة إلى الضمانات الملائمة، فإن معظم التقديمات دعت إلى قيام الحكومات بقيادة الأسواق وتنظيمها. واقترحت أيضا التقديمات التي عرضت خبرات عملية أن الدعم المالي والتنظيمي يعد حرجا في توجيه السوق والآليات المالية الابتكارية الأخرى لتحقيق أهداف الاتفاقية.